مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
المجلد الثالث - العدد الحادي والعشرون - الجغرافية - آذار / 2023 م
doi.org/10.52866/esj.2022.03.21.11

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة بغداد

عبد الواحد محسن سرحان عبد ، أ.د . انور سالم رمضان
الجامعة المستنصرية / كلية التربية / قسم الجغرافية
Email: bdalwahmhsnsrhan8@gmail.com

مستخلص:

يعتبر القطاع الصناعي واحده من ابرز القطاعات الاقتصاديه المهمه وذلك لدوره الفعال في التنميه لاي بلد سواء تنميه اقتصاديه او اجتماعيه فضلا عما يقدمه من منتجات مهمه تفيد القطاعات الاقتصاديه الاخرى كما يعمل على تشغيل الايدي العامله ، وهذا بدوره يعمل على القضاء على البطاله.

يهدف البحث بشكل رئيس الى دراسه المنشات الصناعيه الكبيره واثرها في التنميه المكانيه كما يهدف البحث الى معرفه اسباب تركز المنشات الصناعيه في بعض الاغذيه دون غيرها كما يهدف البحث الى معرفه اسباب الخلايا الحاصل في بعض الفروع الصناعيه ومعالجتها من اجل انه بواقعها والتحقيق هذا تم استخدام منهجين المنهج الوصفي لوصف الظاهره والمنهج التحليلي الذي يتناول الظاهره دراسته تحليليه واعتمد للبحث على بيانات الحكميه الرسميه المتمثله في وزاره التخطيط وزاره الصناعه والمعادن بلغ حجم المشروعات الصناعيه في محافظه بغداد 242 منشاه في عام 1997 في حين اخذ بالتراجع ليصبح العدد 104في عام 2020 .

اما عن اسباب التراجع هذه فهي الاحداث التي شهدها العراق بعد عام 2003 غير مستغربه الى ذلك كثره المشاكل التي يواجه القطاعه الصناعي والطارق ومشكله اغراق الاسواق المحليه والمنتجات المستورده ومشكله المواد الاوليه ومشكله وغيرها من المشاكل الاخرى.

الكلمات المفتاحية: الصناعة– القطاع الصناعي– المنشآت الصناعية .

Geographical distribution of large industrial facilities in the province of Baghdad

A. Dr . Anwar Salem Ramadan ، Abdalwahad Mohsen Sarhan Abd
University of AL-Mustansiriah /Collage of Education Department of Geography
Email: bdalwahmhsnsrhan8@gmail.com

Abstract :

The industrial sector is considered one of the most important and important economic sectors due to its effective role in the development of any country, whether economic or social development, in addition to the important products it provides that benefit other economic sectors as well as employing the workforce, and this in turn works to eliminate unemployment.

The research aims mainly to study the large industrial facilities and their impact on spatial development. The research also aims to know the reasons for the concentration of industrial facilities in some foods and not others. The research also aims to know the causes of cells occurring in some industrial branches and their treatment in order that their reality and investigation were used. The descriptive approach to describe the phenomenon and the analytical approach that deals with the phenomenon is an analytical study. The research relied on the official judgment data represented in the Ministry of Planning and the Ministry of Industry and Minerals. The volume of industrial projects in the province of Baghdad reached 242 facilities in 1997, while it began to decline to become the number 104 in 2020.

As for the reasons for this decline, they are the events that Iraq witnessed after 2003. It is not surprising. Moreover, the many problems facing the industrial sector and Al-Tariq and the problem of dumping the local markets and imported products and the problem of raw materials and other problems and other problems.

key words: Industry - industrial sector - industrial establishments

المقدمة

اثبتت العديد من تجارب الدول المتقدمه ان القطاع الصناعي يشكل الركيز الاساسيه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه وعلى اثره يمكن اقامه القواعد الاساسيه لتطوير البنئ الاقتصاديه والاجتماعيه والاسراع في النمو الاقتصادي إذ يعمل القطاع الصناعي على التوفير منتجات صناعيه محليه وهذا بدورها تعمل على تشغيل الايدي العامله المحليه وكذلك يعمل على القضاء على البطاله ويقوم بتوفير المنتجات الصناعيه المحليه بدلا من استيرادها من الخارج وهذا يعمل على عدم استنزاف قدرات الدوله الماليه وخروجها الى الخارج فضلا عن توفير منتجات صناعيه ذات فائده كبيره الى قطاعات الاقتصاديه الاخرى ولم يلامس اي قطاع اقتصادي النجاح وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي ما لم تتوفر مقومات النجاح المتمثله بالمقومات الطبيعيه والبشريه وفي ضل توفرها في محافظه بغداد فإن النهوض ب القطاع الصناعي امر في غايه البساطه شرط أن تتوفر اداره صحيحه تدير هاذا القطاع المهم والحيوي.

الإطار النظري

أولاً : مشكلة البحث

1-هل هناك تباين في توزيع المنشأت الصناعيه الكبيره في محافظه بغداد ؟

2- هل هناك تركز للمنشآت الصناعيه الكبيره في بعض الاقضيه دون غيرها ؟

3- هل تعاني بعض الفروع الصناعيه من نقص في منشاتها الصناعيه في محافظه بغداد ؟

ثانياً : فرضية البحث

1. تباينت اعداد المنشأت الصناعيه الكبيره في محافظه بغداد.
2. نعم، هناك تركز واضح للمنشآت الصناعيه الكبيره في بعض الاقضيه دون غيرها .
3. تعاني بعض الفروع الصناعيه المتوطنه في محافظه بغداد من نقص في منشاتها .

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث الى بشكل رئيسي الى دراسه المنشات الصناعيه الكبيره واثرها في التنميه المكانيه واماكن تركزها في بعض الاقضيه دون غيرها كما يهدف البحث الى دراسه الخلل الحاصل في هيكل القطاع الصناعي حيث نلاحظ ان هناك نقص كبير في بعض المنشأت الصناعيه لبعض الفروع الصناعيه على الرغم من اهميه هذه الفروع الصناعيه على جميع الاصعده الاقتصاديه والاجتماعيه كما يهدف البحث الى معرفه اسباب تركز المنشات الصناعيه في بعض الاقضيه دون غيرها.

رابعاً : اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال دراسة المنشاة الصناعية الكبيرة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه هذه المنشاة من فرص عمل ومنتجات صناعية، كما تفيد هذه الدراسه الى معرفة اسباب الخلل الحاصل في التوزيع الجغرافي للمنشأة الصناعية دون غيرها ، كما تفيد دارسة المنشأة الكبيرة الى معرفة الخلل الذي تعاني منة بعض الفروع الصناعية المتمثل في نقص كبير في اعداد المنشأة الصناعية من اجل معرفة اسباب النقص والقيام بمعالجتها.

خامساً : منهجة البحث

نتيجة لما تفرضه حاجة البحث بالاعتماد على الأرقام في الدراسات الصناعية، يتم استخدام المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي لأظهار تفاصيل الأختلافات المكانية وتحليلها بين وحدة ادارية واخرى .

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث

تقع محافظة بغداد في وسط العراق بين دائرتي عرض

(32،45 – 33،40) شمالاً وخطي طول (43،53° – 744،5) شرقاً وتقدر مساحتها 5170كم ، وبنسبة (1:2) من مساحة العراق. ويجاورها من الشمال محافظة صلاح الدين ومن الشرق ديالى ومن الجنوب وواسط وبابل ومن الغرب الانبار. ينظر خريطة (1).

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

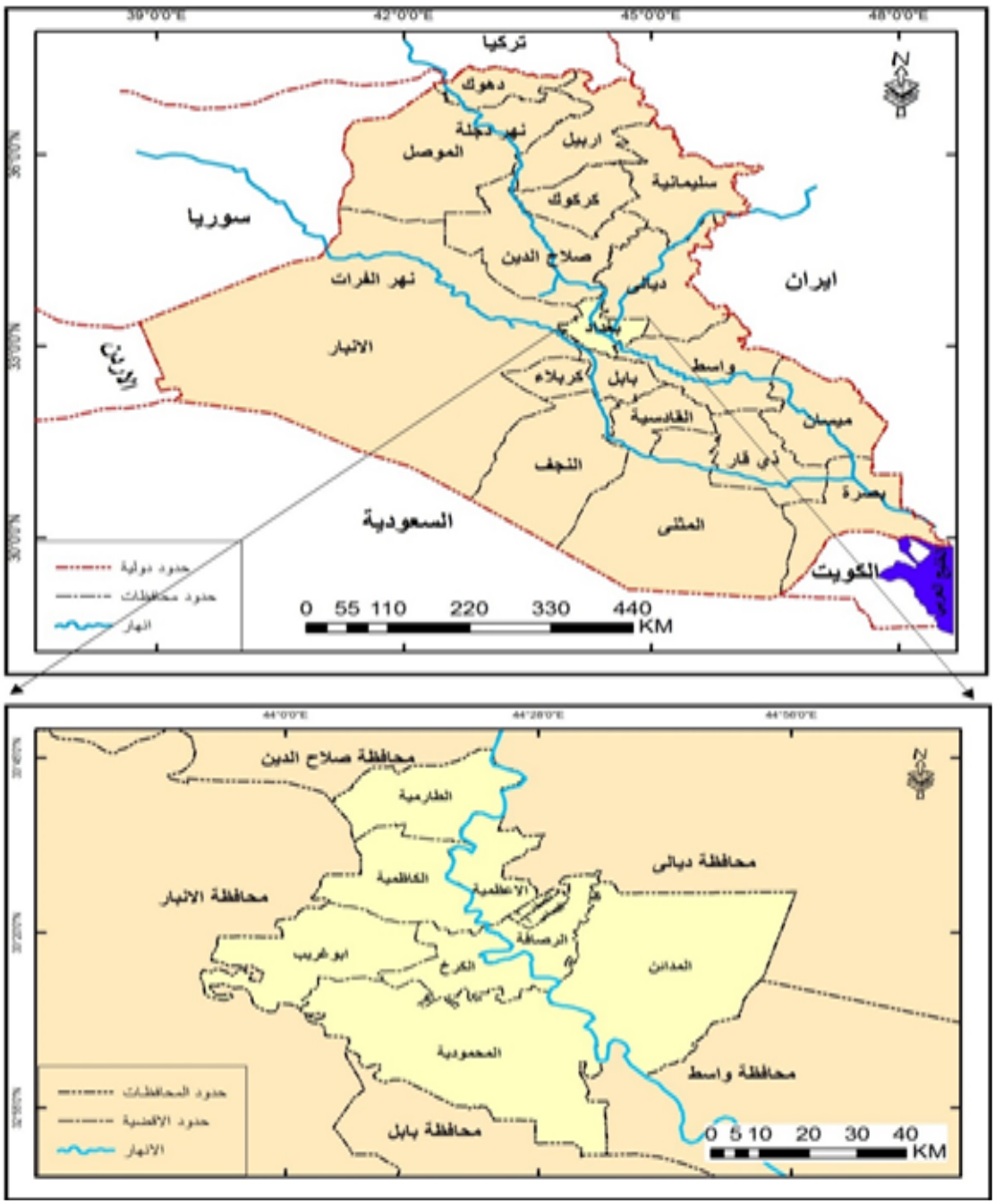

المصدر:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجية المعلومات قسم **CIS** ، 2019 .

أما حدودها الزمانية فتمثلت ببيانات وزارة التخطيط لعام 1997و 2013 و2020 ووزارة الصناعة والمعادن .

أولاً / هيكل القطاع الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة بحسب نوع الصناعة في محافظة بغداد.

تعرف الصناعة على أنها نشاط أنتاجي يستخدم فيه الأنسان بعض من عناصر الأنتاج مستهدفاً أنتاج مواد جديدة[1] كما تعرف الصناعة بالعربية هي حرفة يمارسها الأنسان في سبيل كسب معاشه[2] .

أن دراسة التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية في محافظة بغداد له أهمية كبيرة أذ تساعد على رسم صورة واضحة وتفصيلية عن شكل التباين الجغرافي لهذه المؤسسات وعلى مستوى الوحدات المكانية في المحافظة. أن تنوع الأنشطة الصناعية في منطقة البحث جعلها قادرة على توفير المنتجات الصناعية وتوفير فرص للعمل والقضاء على البطالة، كما تساهم هذه المنشآت في أرتفاع المستوى المعاشي للعاملين فيها، فضلا عما توفره من وفورات أقتصادية للإقليم نفسه، وتبرز أهمية تحليل الهيكل الصناعي أيضاً من خلال الكشف عن طبيعة الأنشطة الصناعية الموجودة ضمن محافظة بغداد و تطورها خلال مدة زمنية معينة[3]، وتعد زيادة عدد المنشاة الصناعية من ابرز أهداف النمو الصناعي لأنه يعطي اتجاهاً واضحاً نحو البناء الصناعي عموماً[4]، وسيتم أستخدام معيارين للدراسة (عدد المنشاة الصناعية والقوى العاملة الاقتصادية فيها).

ويتضح من جدول (1) والشكل (1) أن محافظة بغداد تتوطن فيها سبع فروع من الصناعات التحويلية أذ بلغ عدد المنشاة الصناعية (242) منشاة لعام (1997)، وشغلت الصناعات الغذائية المرتبة الأولى وبمجموع (83) منشأة وبنسبة بلغت (٪34.30)، في حين جاء فرع الصناعات الإنشائية بالمرتبة الثانية وبلغ عدد المنشآت فيها (41) وبنسبة (٪16.94) وجاءت كل من الصناعات الكيميائية والصناعات المعدنية والهندسية المرتبة الثالثة بواقع (35) منشاة وبنسبة (٪14.46) لكل منها، وفي المرتبة الرابعة جاءت الصناعات النسيجية والجلدية بواقع (28) منشاة وبنسبة بلغت (٪11.57) وجاءت الصناعات الورقية في المرتبة ما قبل الأخيرة وبواقع (17) منشأة، وبنسبة (٪7.03) وحصلت الصناعات الخشبية على المرتبة الأخيرة بواقع (3) منشأة و بنسبة (٪1.24).

(1) أبراهيم شريف، جغرافية الصناعة، جامعة بغداد، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1976، ص2.

(2) حسن عبد القادر صالح، مدخل الى جغرافية الصناعة، دار الشرق، عمان، 1985، ص29-28.

(3) المحمدي، ياسين حميد بدع، صبحي الدليمي، احمد المخلف، واقع القطاع الصناعي في محافظة الانبار وآفاقه المستقبلية دراسة تحليلية مقارنة للمدة من 1960 – 2007، مجلة الأستاذ، العدد82. ص371.

(4) محمود محمد حسن الشمري، التنمية الصناعية في محافظة المثنى، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 2016، ص 82.

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة بغداد
حسب نوع الصناعة للأعوام 1997 و2013 و 2020.

نوع الصناعة	1997		2013		2020	
	عدد المنشآت	٪	عدد المنشآت	٪	عدد المنشآت	٪
الصناعات الغذائية	83	34.30	33	29.47	28	26.92
الصناعات الكيميائية	35	14.46	20	17.86	18	17.31
الصناعات الإنشائية	41	16.94	19	16.96	21	20.19
الصناعات المعدنية و الهندسية	35	14.46	19	16.96	19	18.27
الصناعات النسيجية و الجلدية	28	11.57	12	10.72	11	10.58
الصناعات الورقية	17	7.03	4	3.57	5	4.81
الصناعات الخشبية	3	1.24	5	4.46	2	1.92
المجموع	242	100	112	100	104	100

المصدر :

1- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997. و 2013و 2020.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.

شكل (1) التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة بغداد حسب نوع الصناعة للأعوام 1997 و2013 و 2020.

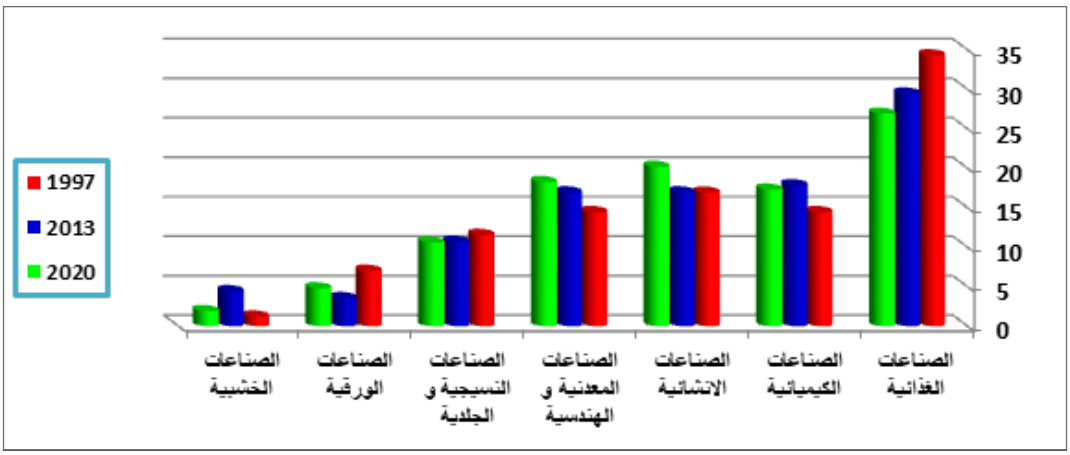

المصدر : جدول (1).

ويلاحظ من خلال الجدول نفسه هناك تفوق كبير في عدد المنشآت الصناعية عند المقارنة مع عامي (2013) و (2020) وهذا يعود الى جملة من الأسباب أهمها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام 1991 الأمر الذي دفع الحكومة العراقية على تشجيع إقامة الصناعات ودعمها من خلال توفير المواد الأولية لها فضلا عن خفض الضرائب وتزويدها بمصادر الطاقة اللازمة وتقديم كافة المساعدات اللازمة لتشغيل هذه المنشآت بهدف سد العجز الحاصل من المنتجات الصناعية والوقوف بوجه الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق.

أما في عام 2013 بلغ عدد المنشأت الصناعية في محافظة بغداد (112) منشأة، وجاءت في المرتبة الأولى الصناعات الغذائية بواقع (33) منشأة وبنسبة (٪29.47)، في حين كانت المرتبة الثانية للصناعات الكيمائية بواقع (20) منشأة وبنسبة (٪17.86) وجاءت الصناعات الإنشائية والصناعات الهندسية بواقع (19) منشأة وبنسبة (٪16.96) لكل منهما، وشغلت الصناعات النسيجية والجلدية المرتبة الرابعة بواقع (12) منشأة وبنسبة (٪10.71)، في حين حصلت الصناعات الخشبية المرتبة الخامسة بواقع (5) منشآت وبنسبة (4.46) وفي المرتبة الأخيرة حصلت الصناعات الورقية على نسبة (٪3.57) وبواقع (4) منشآت.

أما في عام (2020) بلغ عدد المنشأت الصناعية في محافظة بغداد (104) منشأة وحصلت الصناعات الغذائية على أعلى نسبة بلغت (٪26.92) وبواقع (28) منشأة، وتليها الصناعات الإنشائية بواقع (21) منشأة وبنسبة (٪20.19)، وبلغت نسبة الصناعات المعدنية والهندسية (٪18.27) بواقع (19) منشأة، وجاءت الصناعات الكيمائية بواقع (18) منشأة صناعية وبنسبة (٪17.31)، وحصلت الصناعات النسيجية والجلدية على نسبة (٪10.58) بواقع (11) منشأة، وجاءت الصناعات الورقية بواقع (5) منشآت وبنسبة (٪4.81) أما المرتبة الأخيرة فجاءت الصناعات الخشبية بنسبة (٪1.92) وبواقع (2) منشأة.

من خلال ما تقدم يلاحظ تراجع في عدد المنشآت الصناعية في محافظة بغداد من (242) منشأة في عام (1997) الى (112) في عام 2013 لتصل الى (104) في سنة (2020)، ويرجع سبب ذلك الى التدمير الكلي للمنشآت الصناعية بعد عام 2003[1] وعمليات النهب والسلب وسرقة الآلات والمكائن مما أدى الى عدم تشغيلها مرة أخرى، فضلاً عن تدمير البنى التحتية لهذه المنشآت، وفتح باب الاستيراد للأسواق العالمية والإقليمية أمام المنتجات الصناعية المماثلة لمنتجات الصناعة المحلية، وكذلك قلة الدعم الحكومي لهذه المنشآت سواء دعم مادي أو في مصادر الطاقة، ناهيك عن فرض الضرائب على المواد الأولية الداخلة في الصناعة التي تحتاجها بعض الصناعات كل هذه العوامل أدت الى تقليص عدد المنشآت الصناعية في محافظة بغداد[2] وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأنواع الصناعات التحويلية وبحسب أقضية محافظة بغداد.

ثانياً : التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة بغداد

1- **الصناعات الغذائية**: تعرف الصناعات الغذائية على أنها الصناعات القائمة على توفير الغذاء للناس و ترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي والحيواني، وتعرف أيضا على أنها عملية تحويل المادة من حالة الى حالة أخرى الغرض منها هو الحفاظ عليها من التلف وإطالة فترة خزنها دون تغيير كبير في نوعيتها لحين استهلاكها والتي تميل الى البساطة في عمليتها الإنتاجية[1].

(1) حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة أهل البيت، العدد الثالث، ص86.

(2) غانم النجار، حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة بين العراق وايران، (دراسة غير منشورة) أعداد قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت 1991، ص7.

حازت الصناعات الغذائية على المرتبة الأولى في محافظة بغداد عند مقارنتها مع الصناعات الأخرى للأعوام 1997 و 2013 و 2020، وذلك لتوفر المواد الأولية المحلية في العاصمة وليس هناك صعوبة في الحصول عليها، فضلاً عن كونها صناعات استهلاكية وهناك زيادة في الطلب عليها بسبب الزيادة في عدد سكان المحافظة، لذلك تعد هذه الصناعة ذات فوائد وواجبات كثيرة منها خلق فرص للعمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي مع وفورات اقتصادية داخل الإقليم[2]

أما من حيث التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية على مستوى الأقضية يلاحظ من الجدول (2) والخريطة (2)، حصول قضاءي الرصافة والأعظمية على أعلى نسبة عام 1997 بلغت (25.3٪ ، 20.5٪) بالتتابع، ويعود سبب ذلك الى سعة الأسواق ووجود طرق النقل وإمكانية تصدير المنتجات الغذائية الى المحافظات الأخرى، وجاء قضاء الصدر الثانية بأقل نسبة بلغت (1.2٪) وعلى الرغم من تركز السكان الكبير ألا انه انعكس سلباً على التنمية في هذا القضاء بسبب عدم وجود البنى التحتية لقيام المنشاة أو طرق النقل أو المواد الأولية الداخلة في صناعة هذه المنتجات و بالتالي يعتمد القضاء على بقية أقضية المحافظة في تجهيزه بالمواد الأولية.

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للصناعات الغذائية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

القضاء	1997	٪	2013	٪	2020	٪
الرصافة	21	25.3	9	27.3	5	17.9
الأعظمية	17	20.5	5	15.2	4	14.2
الصدر2	1	1.2	0	0.0	0	0.0
الصدر1	2	2.4	0	0.0	0	0.0
الكرخ	12	14.5	7	21.1	7	25.0
الكاظمية	11	13.3	5	15.2	5	17.9
أبي غريب	10	12.0	4	12.1	3	10.7
المحمودية	4	4.8	2	6.1	1	3.6
المدائن	3	3.6	1	3.0	2	7.1
الطارمية	2	2.4	0	0.0	1	3.6
المجموع	83	100	33	100	28	100

المصدر :

1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.

(1) أمال حمزه مشعل الشمري، الصناعات الغذائية في محافظة بابل أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بابل، كلية التربية، ص9.
(2) محمد يوسف حاجم، توزيع الصناعات الكبيرة في محافظة صلاح الدين، مجلة ديالى، العدد 66 ، 2015 ، ص 515 .

أما في عام 2013 جاء قضاءي (الرصافة، الكرخ) بأعلى نسبة (27.3٪ ، 21.1٪) بالتتابع، وذلك لوجود التنمية والأسواق الواسعة والتركز السكاني الذي يزيد من الطلب على هذه المنتجات وبالتالي تكون أرباحها مضمونة، وجاءت أقضية (الصدر/ 2، الصدر/ 1، الطارمية) بأقل نسبة (0,0٪) لكل منها، وفي عام 2020 حصل قضاء الكرخ على أعلى نسبة بلغت (25.0٪) بينما تراجع قضاء الرصافة الى المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (17.9٪) ويعود سبب هذا التراجع لتوقف بعض المنشاة الصناعية وصعوبة الحصول على المواد الأولية الداخلة في تلك الصناعات، وكذلك إغراق الأسواق الملحية بالمنتجات المماثلة لهذه المنتجات، وشغل قضاءي (الصدر/ 2، الصدر/ 1) المراتب الأخيرة وبنسبة بلغت (0.0٪) لكل منهما.

خريطة (2) التوزيع النسبي الصناعات الغذائية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

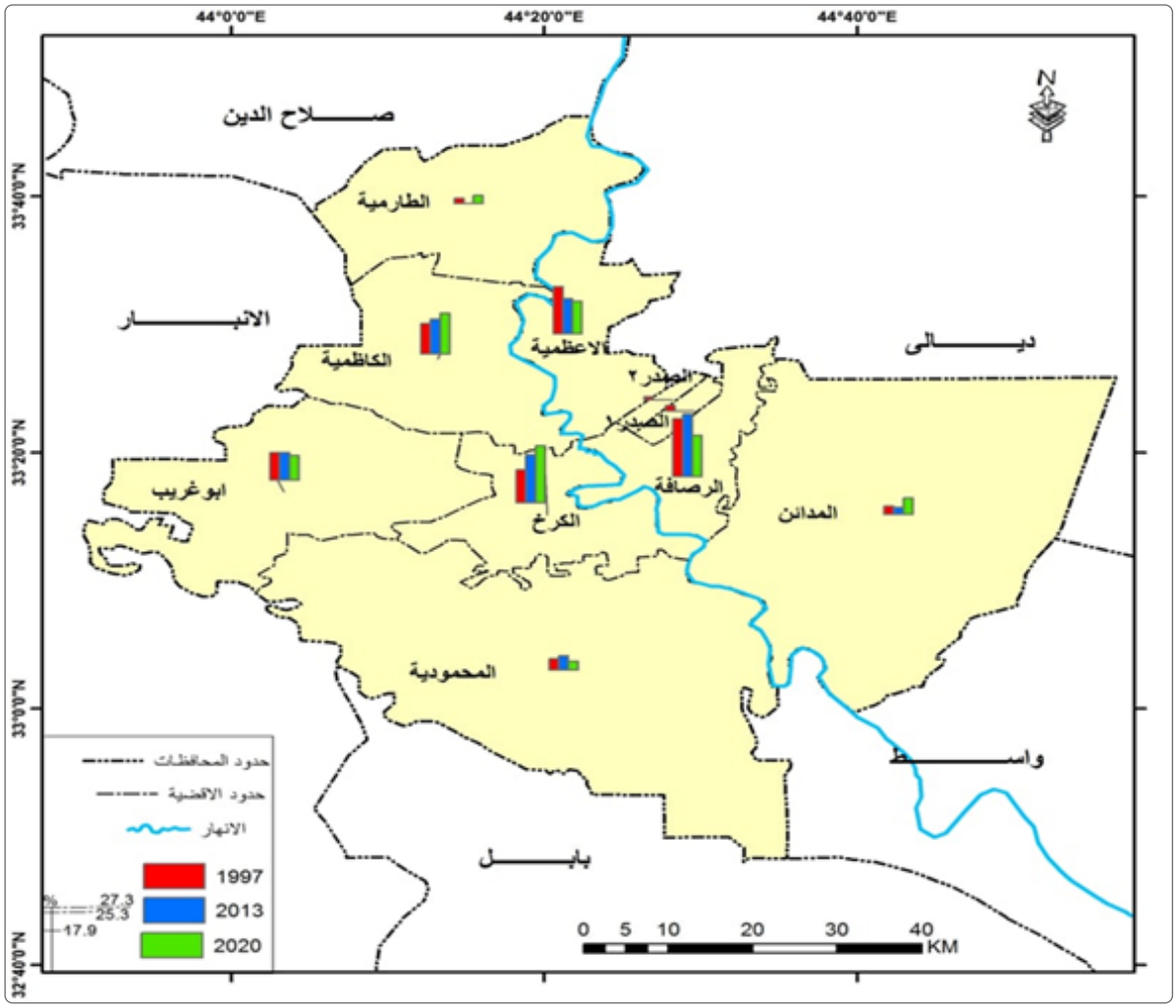

المصدر: جدول (2).

2- **الصناعات الكيميائية** : وهي من الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية والحيوانية الى مواد صناعية ذات فائدة اكبر من حالتها الأصلية لسد حاجات الأنسان المختلفة، وتشمل الصناعات الكيميائية بمضمونها الواسع أنواع مختلفة من المنتجات منها الأدوية والمبيدات والأسمدة والزيوت ومساحيق التنظيف وغيرها[1]، وتعد من الصناعات المتطورة في دول العالم مقارنةً مع نظيرتها في العراق، لذلك تتطلب هذه الصناعة عدة أمور لقيامها منها المختبرات ومواد أولية معينة وتكنلوجيا متطورة، فضلاً عن راس المال لسد متطلبات السوق من منتجاتها، ويلاحظ من الجدول (4) تراجع في عدد المنشآت الصناعية الكيميائية في محافظة بغداد، أذ بلغ عددها (35، 21، 18) منشأة، للأعوام 1997 و2013 و 2020 بالتتابع، ويرجع بسبب ذلك الى عدم توفير وسائل تكنلوجية متطورة، وعدم وجود دورات أو ندوات تختص في دراسة هذا القطاع من جميع نواحيه، كذلك تقادم الخطوط الإنتاجية لأغلب المكائن والمعدات، ولذلك يتم استيراد المنتجات الكيميائية سواء الأدوية أو الأسمدة أو المبيدات الزراعية ومساحيق التنظيف وغيرها من المنتجات من الخارج، لذلك لابد من إعادة بناء هيكلية قطاع الصناعات الكيميائية لما له من دور مهم وحيوي في التنمية الصناعية.

جدول (3) التوزيع العددي والنسبي للصناعات الكيميائية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و2013 و2020.

القضاء	1997	٪	2013	٪	2020	٪
الرصافة	9	25.7	3	15.0	3	16.7
الأعظمية	5	14.3	4	20.0	3	16.7
الصدر2	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الصدر1	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الكرخ	6	17.1	6	30.0	5	27.7
الكاظمية	5	14.3	4	20.0	3	16.7
أبي غريب	4	11.4	2	10.0	3	16.7
المحمودية	3	8.6	0	0.0	0	0.0
المدائن	2	5.7	0	0.0	0	0.0
الطارمية	1	2.9	1	5.0	1	5.5
المجموع	35	100	20	100	18	100

المصدر :

1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.

(1) خطاب صكار العاني، نوري خليل، جغرافية العراق، جامعة بغداد، بلا سنة، ص 341 .

ومن خلال الجدول نفسه والخريطة (3) يلاحظ ثمة تباين مكاني على مستوى أقضية المحافظة، ففي عام 1997 جاء قضاء الرصافة بالمرتبة الأولى وبنسبة (25.7٪)، وفي عام 2013 جاء قضاء الكرخ بأعلى نسبة متقدما فيها على قضاء الرصافة وبلغت (30.0٪)، وفي عام 2020 تصدر قضاء الكرخ وبنسبة (27.7٪) وفي المرتبة الأخيرة جاء قضاءي الصدر الأولى والثانية بأقل نسبة (0.0٪) لكل منهما لجميع سنوات الدراسة، وتشارك معهما قضاءي المحمودية والمدائن وبنفس النسبة ولعامي 2013 و 2020.

خريطة (3) التوزيع النسبي للصناعات الكيميائية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

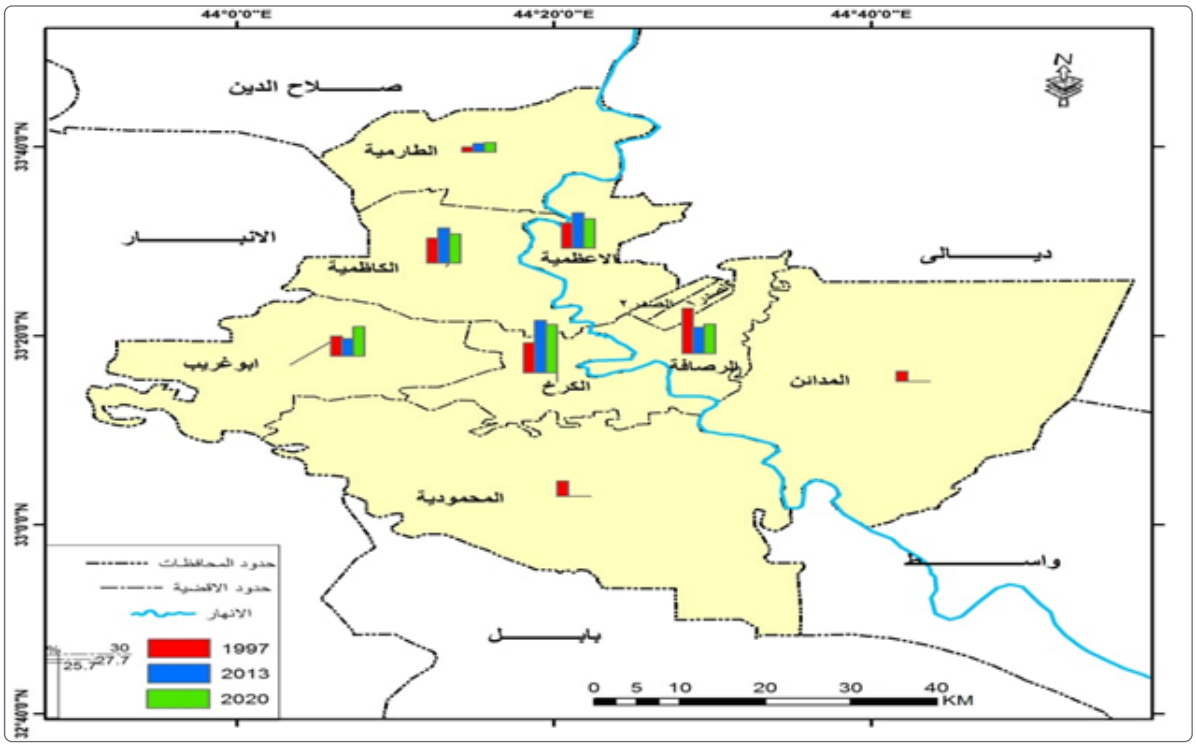

المصدر: جدول (3).

ويلاحظ مما سبق هناك اختلال هيكلي في توزيع قطاع الصناعات الكيميائية على الوحدات الإدارية في محافظة بغداد بسبب ضعف دور الدولة في تنمية الأقاليم، فضلاً عن الفساد الإداري والمحسوبية التي أدت الى تركز هذه الصناعات في بعض الأقضية دون غيرها، أذ يلاحظ ان الوحدات الإدارية التي تزداد فيها عدد المنشآت الصناعية الكيميائية تكون متطورة وذات مستوى معاشي مرتفع وتنخفض فيها معدلات البطالة على العكس من تلك التي تكون خالية من المنشاة الصناعية أذ يلاحظ أنها تعيش حالة من تخلف في كافة المجالات والاتجاهات.

3- **الصناعات الإنشائية**: وتشمل مجموعة من الصناعات التي تقوم على إنتاج الطابوق والإسمنت والزجاج والبلاط الأرضي وغيرها من المنتجات وتعد من الصناعات المهمة وذلك لدورها في بناء البنى التحتية، وتحضي هذه الصناعة بميزات منها توافر المواد الأولية اللازمة لقيامها[1]، والسوق الاستهلاكية

(1) ختام ثجيل شمخي، مرتضى سرحان كوخي، التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية في محافظة ميسان، مجلة كلية الآداب، العدد 133 ، 2020 ، ص 371.

والقوى العاملة الاقتصادية، وتعد هذه مقومات النجاح صناعة وتقدمها، كما تلعب هذه الصناعة دوراً كبيراً من خلال ما توفره من مواد بناء سواء للسكن أو لمؤسسات الدولة كافة، وان الطلب المتزايد على الأبنية والبنى التحتية ناتج من عدة أسباب وهي الزيادة في أعداد السكان وارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار وزيادة معدل الدخل القومي.

ويلاحظ من الجدول (5) ان عدد المنشآت الصناعية الإنشائية في محافظة بغداد لعام 1997 بلغت (41) منشأة، ليتراجع عددها الى (19) منشأة في عام 2013، وفي عام 2020 بلغ عددها (21) منشأة، ويرجع سبب ذلك الى الحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني الذي أدى الى توقف أغلب المنشآت الصناعية التابعة الى القطاع العام.

يلاحظ من الجدول نفسه والخريطة (4) ثمة تباين مكاني لفرع الصناعات الإنشائية وبحسب الأقضية، وحصل قضاء المدائن على المرتبة الأولى للأعوام (1997 ، 2013 ، 2020) وبلغت نسبها (34.2٪ ، 42.1٪ ، 52.1٪) على التوالي، ويعود سبب التراجع الى السياسات الحكومية التي أسهمت في نقل معامل الطابوق من منطقة التاجي الى المدائن بهدف تنمية القضاء وذلك لبعدها عن المناطق السكنية مما يؤدي الى قلة التلوث في العاصمة بغداد، فضلاً عن مزايا الموقع أذ يعد قضاء المدائن حلقة وصل بينها وبين محافظات الوسط والجنوب، وكذلك اتساع مساحة الأراضي في القضاء وانخفاض أسعارها، مع وجود قوى عاملة رخيصة كلها عوامل ساعدت على نجاح هذه الصناعة في قضاء المدائن، وجاء قضاءي الكرخ والأعظمية بأقل نسبة للصناعات الإنشائية بلغت (0.0٪) ولجميع أعوام مدة الدراسة، ويرجع سبب ذلك الى حاجة هذه الصناعات لمساحات واسعة من الأراضي، فضلاً عن التركزات السكانية الكبيرة التي لا تتسع لإقامة منشآت أو مصانع وان أغلب هذه الأراضي هي مستعملة لأغراض السكن والخدمات الترفيهية والمطاعم ومعامل المعجنات.

جدول (4) التوزيع العددي والنسبي للصناعات الإنشائية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

القضاء	1997	٪	2013	٪	2020	٪
الرصافة	2	4.9	2	10.5	1	4.8
الأعظمية	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الصدر2	4	9.8	4	21.1	5	23.8
الصدر1	1	2.4	0	0.0	1	4.8
الكرخ	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الكاظمية	6	14.6	0	0.0	0	0.0
أبي غريب	6	14.6	3	15.8	2	9.5
المحمودية	6	14.6	2	10.5	1	4.8
المدائن	14	34.2	8	42.1	11	52.4
الطارمية	2	4.9	0	0.0	0	0.0
المجموع	41	100	19	100	21	100

المصدر : 1 – جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997 و 2013 و 2020 .

4- **الصناعات الهندسية:** تعد الصناعات الهندسية واحدة من فروع الهيكل الصناعي في محافظة بغداد وذات أهمية كبيرة من خلال تزويدها الأسواق المحلية الاستهلاكية بالمنتجات الصناعية، وبلغ عددها (35، 19، 19) منشاة للأعوام1997 و2013 و2020 بالتتابع، ويلاحظ ان عددها أخذ بالانخفاض وهذا يعود الى جملة من الأسباب أهمها التدمير الكلي لبعض المنشاة نتيجة للأحداث الغير المستقرة لا سيما بعد سنة 2013، وارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا يعود الى الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على المواد الأولية الداخلة في منتجات هذه الصناعة، وكذلك تقادم في خطوطها الإنتاجية الأمر الذي يعمل على عدم قدرة هذه المنشاة على تجهيز الأسواق بالمنتجات الصناعية، فضلا عن الفساد الإداري من قبل بعض الجهات التي لا تريد النهوض بتلك الصناعة.

خريطة (4) التوزيع النسبي للصناعات الإنشائية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

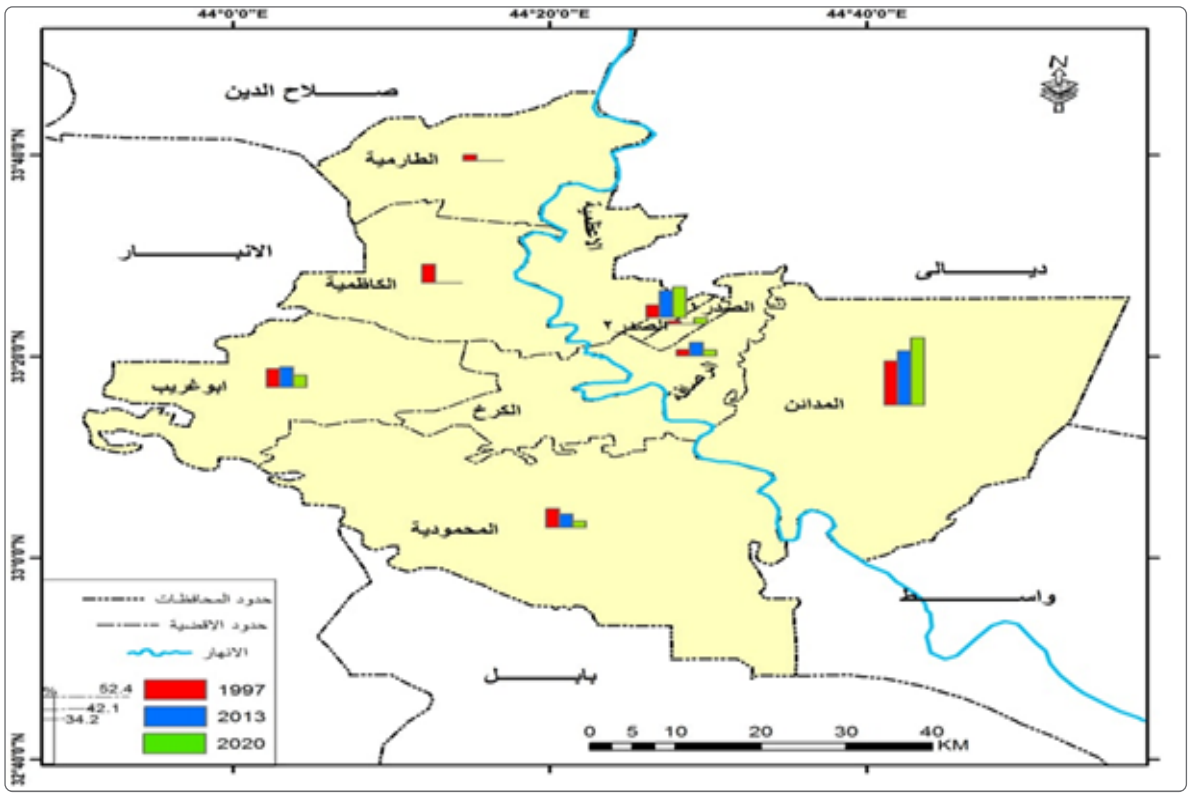

المصدر: جدول (4).

ويلاحظ من خلال جدول (6) والخريطة (5) ثمة تباين مكاني لتلك الصناعات وبحسب الأقضية، أذ جاء قضاء لكرخ بالمرتبة الأولى وبنسبة (28.6٪ ، 26.3٪ 26.3٪) للأعوام (1997 ، 2013 ، 2020) بالتتابع، أذ شجعت مزايا الموقع على تركز هذه المنشآت ضمن هذا القضاء منها كبر مساحته وتوفير القوى العاملة وبُعدها عن المناطق السكنية. وهذا يضمن عدم التلوث وخلق الضوضاء، كذلك توفر طرق النقل اللازمة لنقل المنتجات الصناعية الى الأسواق، فضلاً عن توافر البنى الارتكازية كعامل مهم لقيام مثل هذه المنشآت، وجاء قضاء المدائن بأقل نسبة للصناعات الهندسية في عام 1997 بلغت (0.0٪)، بينما جاء قضاءي الصدر

الأولى والثانية بأقل نسبة لعامي 2013 و 2020 بلغت (0.0٪) لكل منهما، ويعود أنخفاض المنشآت في القضائيين لعدة أسباب منها الى صغر مساحتها وتركز أعداد سكانية كبيرة جعل من غير الممكن إقامة منشآت صناعية فيهما، وكذلك ضعف البنى الارتكازية.

جدول (5) التوزيع العددي والنسبي للصناعات الهندسية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و2013 و2020.

القضاء	1997	٪	2013	٪	2020	٪
الرصافة	7	20.0	4	21.0	4	21.0
الأعظمية	5	14.3	3	15.8	3	15.8
الصدر2	1	2.9	0	0.0	0	0.0
الصدر1	1	2.9	0	0.0	0	0.0
الكرخ	10	28.6	5	26.3	5	26.3
الكاظمية	6	17.1	2	10.5	2	10.5
أبي غريب	2	5.7	3	15.8	3	15.8
المحمودية	1	2.9	1	5.3	1	5.3
المدائن	0	0.0	1	5.3	1	5.3
الطارمية	2	5.7	0	0.0	0	0.0
المجموع	35	100	19	100	19	100

المصدر :

1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.

5- **الصناعات النسيجية والجلدية:** يقصد بها كل نشاط يؤدي الى تحويل الألياف والخيوط الى نوع أخر من أنواع النسيج، وهذه الصناعة تعود بدايتها الى زمن قديم حيث كانت في بادئ الأمر تمارس في المنازل ولسد حاجة الأفراد انفسهم من الملابس على اختلاف أنواعها، أما الأن وبسبب توفر المواد الأولية والتطور التكنلوجي أصبحت اكثر انتشاراً في العالم وهذا بدوره يعود الى مجموعة أسباب أبرزها[1]:

(1) ندى محمد فائق الحديثي، كلية الآداب، جامعة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2006، ص5.

خريطة (5) التوزيع النسبي للصناعات الهندسية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

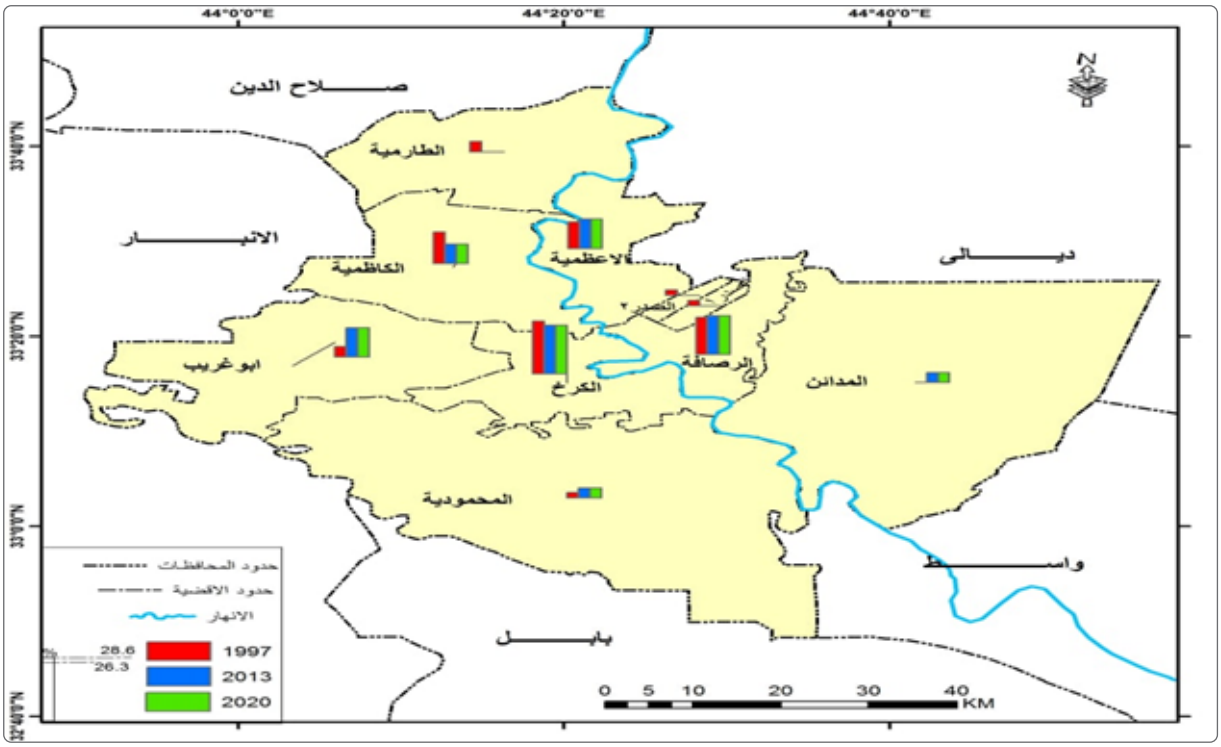

المصدر: جدول (5).

1- توفر المادة الأولية وبكثرة أذ تعتمد على تحويل المنتجات الزراعية والحيوانية الى مواد جديدة أكثر نفعاً.

2- تسهم في النمو الاقتصادي من خلال تصدير منتجاتها وتوفر دخل اقتصادي للبلد من العملات الصعبة.

3- توفر منتجات صناعية ضرورية للإنسان ومن ضمنها المفروشات والملابس على اختلاف أنواعها.

ومن معطيات الجدول (7) والخريطة (6) يتضح وجود تباين مكاني للصناعات النسيجية والجلدية حسب أقضية محافظة بغداد، فقد حل قضاء الكاظمية في المرتبة الأولى وبنسبة (50.0٪ ، 41.6٪ ، 45.4٪) للأعوام 1997 و2013 و2020 على الترتيب، ويرجع سبب ذلك لتركز هذه المنشآت في القضاء بهدف التنمية، وكذلك المزايا الموقعية التي تتوفر في القضاء، أذ يقع في مركز مدينة بغداد الأمر الذي أدى الى توافر القوى العاملة التي تحتاجها هذه الصناعة، واهم ميزه شجعت الصناعة في هذا القضاء وجود الأسواق الكبيرة التي ساهمت في جذب المستهلكين من كافة المحافظات، في حين حل قضائي الصدر الأولى والثانية في المرتبة الأخيرة وبنسبة (0.0٪) للأعوام 1997 و2013 و2020 على التوالي، وسبب ذلك هو عدم وجود تلك الصناعات في هذه الأقضية، وذلك لعدم توفر المواد الأولية اللازمة لقيامها، وعدم وجود البنى التحتية والارتكازية لهذه الصناعات. كما ان الصناعات النسيجية المحلية ليس لها أي مقبولية في الأسواق، بسبب رداءة النوعية وكذلك الفساد الإداري والحكومي وعدم التمويل تسبب بعدم قيام هذه المنشآت في تلك الأقضية.

جدول (6) التوزيع العددي والنسبي للصناعات النسيجية والجلدية حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

القضاء	1997	٪	2013	٪	2020	٪
الرصافة	3	10.7	3	25.0	4	36.4
الأعظمية	5	17.9	2	16.7	0	0.0
الصدر2	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الصدر1	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الكرخ	3	10.7	2	16.7	2	18.2
الكاظمية	14	50.0	5	41.6	5	45.4
أبي غريب	2	7.1	0	0.0	0	0.0
المحمودية	1	3.6	0	0.0	0	0.0
المدائن	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الطارمية	0	0.0	0	0.0	0	0.0
المجموع	28	100	12	100	11	100

المصدر: 1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.

3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.

خريطة (6) التوزيع النسبي للصناعات النسيجية والجلدية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و2013 و2020.

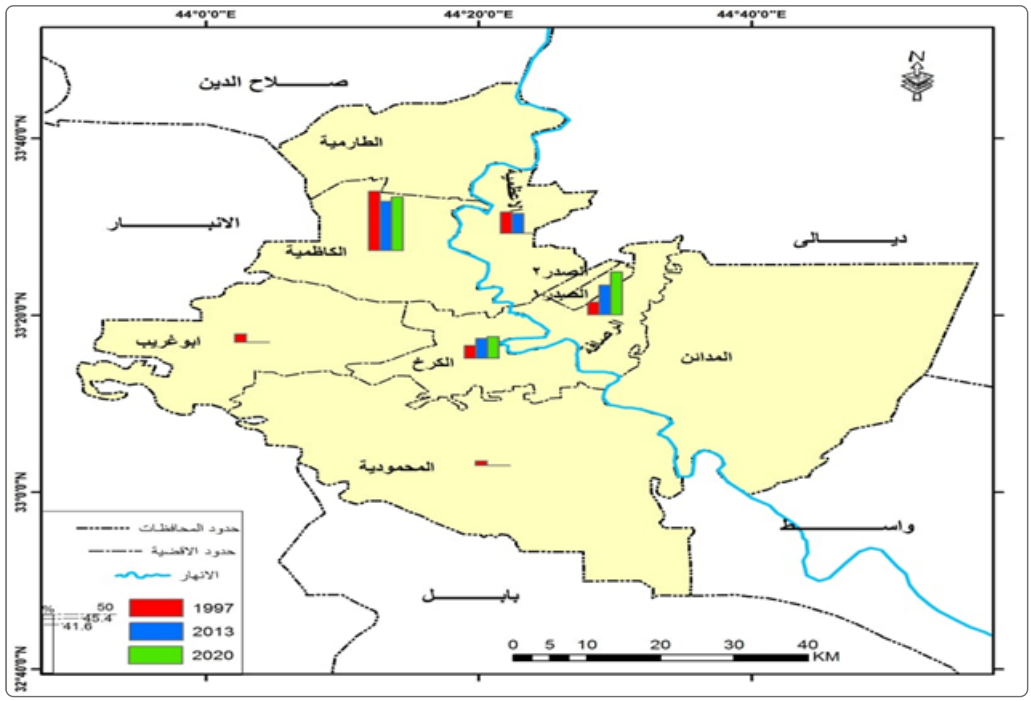

المصدر: جدول (7).

6- **الصناعات الورقية:** وهي من الصناعات التحويلية والتي ارتبط توطنها في محافظة بغداد لتحقيق أهداف اقتصادية منها القضاء على التخلف الاقتصادي في بعض مناطق توزيعها مثل منطقة التاجي في قضاء الكاظمية، والقضاء على البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة، وتعد من الصناعات المهمة لسد حاجة السوق من الورق الصحي والصناديق الورقية وصناديق التغليف، أما الجهات المستفيدة هي مؤسسات الدولة ووزارتي التربية والتعليم من خلال تزويدها بالدفاتر المدرسية وكذلك وزارة الزراعة من خلال تزويدها بأطباق البيض[1].

ومن الجدول (8) يتضح أن منشآت الصناعة الورقية في تناقص على مراحل سنوات الدراسة أذ بلغ عددها للأعوام 1997 و2013 و 2020 (17، 4، 5) منشأة بالتتابع، ويعود سبب هذا التناقص الى الأوضاع السياسة الغير مستقرة بعد عام 2003، أذ تعرضت هذه المنشآت الى التوقف، والتي كانت في فترة تسعينيات القرن الماضي تعتمد بشكل كبير على منتجاتها وذلك لتزويد مؤسسات الدولة، أما في الوقت الحاضر أصبحت الدولة تبرم عقود لتجهيز مؤسساتها من الخارج.

جدول (7) التوزيع العددي والنسبي للصناعات الورقية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

القضاء	1997	٪	2013	٪	2020	٪
الرصافة	8	47.1	2	50.0	2	40.0
الأعظمية	3	17.6	1	25.0	1	20.0
الصدر2	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الصدر1	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الكرخ	4	23.5	0	0.0	1	20.0
الكاظمية	2	11.8	1	25.0	1	20.0
أبي غريب	0	0.0	0	0.0	0	0.0
المحمودية	0	0.0	0	0.0	0	0.0
المدائن	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الطارمية	0	0.0	0	0.0	0	0.0
المجموع	17	100	4	100	5	100

المصدر: 1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.

3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.

(1) أحمد حسين محمد عبدالله الشجيري، التحليل المكاني للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة بغداد. الأنبار. البصرة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأنبار، 2020 ، ص107.

خريطة (7) التوزيع النسبي للصناعات الورقية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

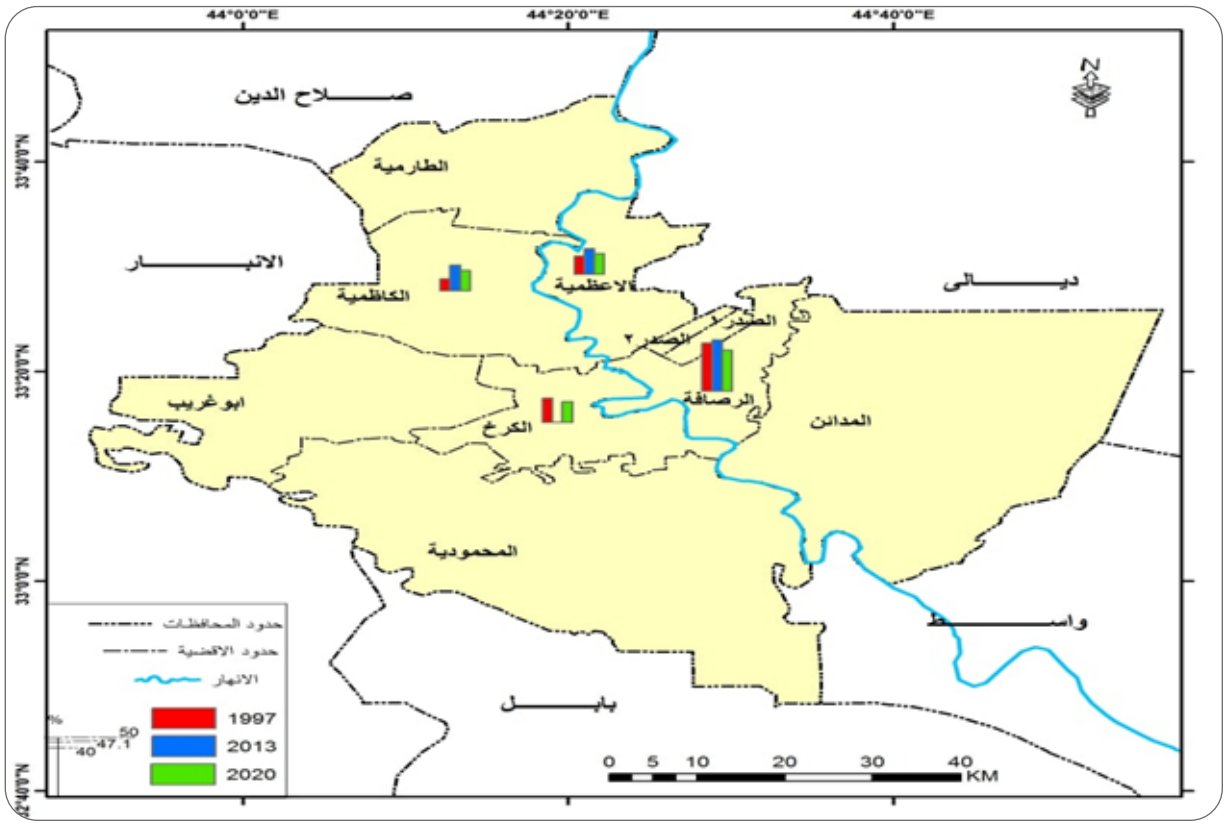

المصدر: جدول (6).

يلاحظ من الجدول نفسه والخريطة (7) ثمة تباين مكاني لهذه المنشآت بحسب الأقضية، وحصل قضاء الرصافة على أعلى نسبة (47.1٪ ، 50.0٪ ، 40.0٪) للأعوام 1997 و2013 و2020 بالتتابع، وبسبب خلوها من المنشآت الصناعية جاءت ست أقضية هي (الصدر الأولى، الصدر الثانية، أبي غريب، المحدودية، المدائن، الطارمية) وبأقل نسبة (0.0٪) لكل منها، للأعوام 1997 و2013 و2020، وهذا يعود الى عدم قدرة الدولة في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في هذه الأقضية، لذلك يلاحظ ان هذه الأقضية تعاني حالة من التراجع بسبب عدم التوزيع العادل لتلك المنشآت الإمر الذي يعمل بالضغط على هذه المؤسسات من اجل الحصول على منتجاتها ونتيجة لتوقف هذه المنشآت أصبحت الدولة تعتمد كلياً على الاستيراد من الخارج.

7- **الصناعات الخشبية**: تعد الصناعات الخشبية من الصناعات الاستهلاكية والمهمة لما لها من دور كبير في استقطاب الأيدي العاملة وتزويد السكان ومؤسسات الدولة بالمنتجات الصناعية مثلا غرف النوم والأبواب الخشبية والأثاث المنزلي ومستلزمات المؤسسات الحكومية لاسيما وزارتي التربية والتعليم عن طريق تزويدها بالمقاعد الدراسية للطلاب، وان هذا النوع من الصناعات يعاني من مشاكل منها قلة الدعم الحكومي وعدم حمايتها وعدم تجهيزها بالآلات ومكائن الإنتاج لتغطية متطلبات السوق، وكذلك إغراق الأسواق

المحلية بالمنتجات الخشبية المستوردة على الرغم من أنها صناعات مربحة لا تتطلب إنتاجها الكثير من الخسائر عند المقارنة مع بقية الفروع الصناعية الأخرى، فضلاً عن ذلك مشاكل تخزين الأخشاب وعدم توفر المواد الأولية محليا وكذلك التلوث البيئي.

جدول (8) التوزيع العددي والنسبي للصناعات الخشبية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

القضاء	1997	٪	2013	٪	2020	٪
الرصافة	1	33.3	1	20.0	0	0.0
الأعظمية	1	33.3	1	20.0	1	50.0
الصدر2	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الصدر1	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الكرخ	0	0.0	1	20.0	0	0.0
الكاظمية	1	33.3	0	0.0	1	50.0
أبي غريب	0	0.0	1	20.0	0	0.0
المحمودية	0	0.0	1	20.0	0	0.0
المدائن	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الطارمية	0	0.0	0	0.0	0	0.0
المجموع	3	100	5	100	2	100

المصدر: 1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.

3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.

يلاحظ من الجدول (8) أن فرع الصناعات الخشبية جاء بالمرتبة الأخيرة من بين الفروع الصناعية الأخرى ضمن أقضية المحافظة وبواقع (3 ، 5 ، 2) منشأة، للأعوام 1997 و2013 و2020 بالتتابع، والسبب هو قلة الدعم لمثل هذه المنشآت، ومن الجدول نفسه والخريطة (8) يلاحظ ثمة تباين مكاني لتوزيع تلك الصناعات بحسب الأقضية، أذ جاء قضاء الرصافة بأعلى نسبة (٪33.3 ، ٪20.0 ، ٪1.0) للأعوام 1997 و2013 و2020 بالتتابع، وجاءت أقضية (الصدر الأولى، الصدر الثانية، المدائن، الطارمية) بأقل نسبة بلغت (٪0.0) لكل منها.

خريطة (8) التوزيع النسبي للصناعات الخشبية في محافظة بغداد حسب الأقضية للأعوام 1997 و 2013 و 2020.

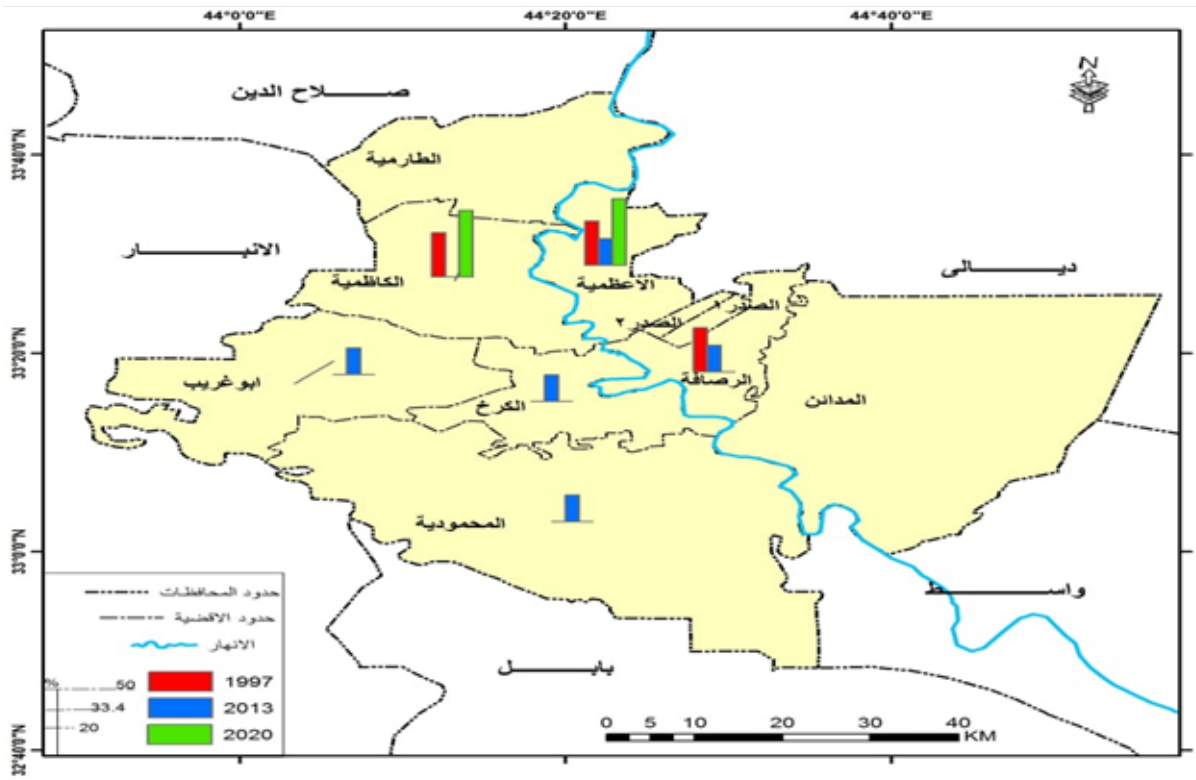

المصدر: جدول (8).

النتائج

1. تراجعت أعداد المنشآت الصناعية بشكل كبير حيث تراجعت من (242) منشأة لعام 1997 إلى (104) منشأة لعام 2022.
2. احتل فرع الصناعات الغذائية المرتبة الأولى في عدد المنشآت الصناعية في حين حل في المرتبة الأخيرة فرع الصناعات الخشبية .
3. تركزت معظم المنشآت الصناعية في قضاء الرصافة حيث حل أولاً في حين أتى في المرتبة الأخيرة قضائي الصدر الأولى والثانية في أعداد المنشآت الصناعية .

الاقتراحات

1. معرفة أسباب التراجع الذي حصل في أعداد المنشآت الصناعية الكبيرة والوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى ذللك ومعالجتها من أجل النهوض بواقعها .
2. خلق تنمية مكانية متوازنة بين جميع أقضية محافظة بغداد من أجل التخلص من تركز المنشآت الصناعية الكبيرة في بعض الأقضية دون غيرها.
3. العمل على تشجيع الاستثمار الصناعي داخل البلاد خصوصاً في تلك الفروع التي تعاني من تخلف واضح من أل النهوض بواقعها.

المصادر

أولاً: الكتب

1- العاني، خطاب صكار، نوري خليل، جغرافية العراق، جامعة بغداد، بلا سنة.

2- شريف، أبراهيم، جغرافية الصناعة، جامعة بغداد، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1976.

3- صالح، حسن عبد القادر، مدخل الى جغرافية الصناعة، دار الشرق، عمان، 1985.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1- الحديثي، ندى محمد فائق، التوزيع الجغرافي للصناعات النسيجية في محافظة بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2006 .

2- الشجيري، احمد حسين محمد عبدالله، التحليل المكاني للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة بغداد. الأنبار. البصرة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأنبار، 2020.

3- الشمري، أمال حمزه مشعل، الصناعات الغذائية في محافظة بابل أطروحة دكتوراه، جامعة بابل، كلية التربية.

4- الشمري، محمود محمد حسن، التنمية الصناعية في محافظة المثنى، أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الآداب، 2016. 5- محمد يوسف حاجم، توزيع الصناعات الكبيرة في محافظة صلاح الدين، مجلة ديالى، العدد 66 ، 2015.

6- المحمدي، ياسين حميد بدع، صبحي الدليمي، احمد المخلف، واقع القطاع الصناعي في محافظة الانبار وآفاقه المستقبلية دراسة تحليلية مقارنة للمدة من 1960-2007، مجلة الأستاذ، العدد82 .

ثالثاً: البحوث المنشورة

1- حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة أهل البيت، العدد الثالث، ص86.

2- ختام ثجيل شمخي، مرتضى سرحان كوخي، التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية في محافظة ميسان، مجلة كلية الآداب، العدد 133 ، 2020.

3- غانم النجار، حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة بين العراق وايران، (دراسة غير منشورة) أعداد قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت 1991.

رابعاً: المطبوعات الحكومية

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجية المعلومات قسم CIS، 2019.

2- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل لسنة 1997. و2013 و 2020.

3-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.

4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية الكبيرة، لسنة 2020.